

التضامن مع النقابات المستقلة والحركة الديمقراطية في الجزائر

إن اتحادات النقابات العالمية الموقعة أدناه تعبر عن تضامنها الكامل ودعمها للنضال المستمر من أجل الحقوق النقابية والحريات الديمقراطية في الجزائر. لسنوات عديدة، كانت النقابات المستقلة تناضل بشجاعة للفوز بالاعتراف القانوني لمنظماتها ولبناء مساحة للعمال من أجل تشكيل النقابات بإرادتهم والانضمام لها بحرية ومن أجل التفاوض بشكل جماعي. واجهت هذه النقابات عمليات الفصل المستهدف، والمضايقة، والاضطهاد للأعضاء وللقيادة النقابيين المنتخبين لسنوات عديدة، ومنذ فبراير 2019 واجهت هذه النقابات قمعاً مكثفاً انتقاماً لدعمها ومشاركتها في الحركة الجماهيرية من أجل الديمقراطية، والتي يطلق عليها الحراك.

على الرغم من الدعوات المتكررة من الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية، فشلت الحكومة الجزائرية في إعادة جميع النقابيين المفصولين من وظائفهم، ووقف المضايقة، وتسجيل النقابات والسماح لها بالعمل بحرية.

منذ ظهور الحراك في عام 2019، تم اعتقال المئات من نشطاء الديمقراطية والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما فيهم النقابيون المستقلون، وإدانته، ووضعهم تحت سيطرة الشرطة أو الحكم عليهم بالسجن. كما استمر قمع الصحفيين، والنشطاء الإعلاميين، والمدافعين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان حيث أدت التدابير الطارئة لاحتواء وباء كوفيد-19 إلى حظر التجمعات العامة وأخرج الحراك من الشوارع. كما أن الحكومة تجاهلت قرار البرلمان الأوروبي "بشأن حالة الحريات في الجزائر" الصادر في 28 نوفمبر 2019، والذي دعا إلى إطلاق سراح جميع النشطاء الديمقراطيين المحتجزين والاحترام الكامل للحقوق الديمقراطية والمدنية.

نحن نقف متضامنين تماماً مع أخواتنا وإخواننا في الجزائر الذين يناضلون من أجل الحقوق النقابية والحقوق الديمقراطية، وسنواصل جهودنا بكافة الوسائل المتاحة لجعل الحكومة الجزائرية تطلق سراح جميع المعتقلين والمحكوم عليهم دون قيد أو شرط بسبب مشاركتهم النقابية والمدنية، وكذلك جعل الحكومة تحترم الحقوق الديمقراطية بشكل كامل، بما في ذلك الحق في حرية تكوين الجمعيات، وتنفيذ قرارات وتوصيات منظمة العمل الدولية لضمان أن النقابات المستقلة يمكن أن تنظم العمال وتمثلهم العمال دون خوف من المضايقة أو الانتقام.